

تحرك عاجل

أحد العاملين بمنظمة غير حكومية قيد الاعتقال الإداري

أصدر الحاكم العسكري الإسرائيلي للضفة الغربية أمراً بالاعتقال الإداري لمدة ستة أشهر بحق أيمن ناصر منسق الوحدة القانونية بـ"مؤسسة الضمير" غير الحكومية؛ إذ تحتجزه إسرائيل منذ 9 سبتمبر/أيلول 2018 دون أن تُوجه له تهمة أو أن يُقدم إلى المحاكمة.

في 17 سبتمبر/أيلول 2018، أصدر الحاكم العسكري الإسرائيلي للضفة الغربية أمراً باعتقال أيمن ناصر، إدارياً لمدة ستة أشهر. ومن المقرر أن تنتهي مدة الأمر في 8 مارس/آذار 2019؛ كما يُفترض أن يؤيد الأمر قاض عسكري بجلسة تثبيت لم يُحدد موعدها حتى الآن. ويجري احتجاز أيمن ناصر في الوقت الراهن داخل سجن عوفر بالقرب من مدينة رام الله بالأراضي الفلسطينية المحتلة.

في 9 سبتمبر/أيلول 2018، اعتقلت القوات الإسرائيلية أيمن ناصر خلال مدهمة شنت أثناء الليل على منزله بقرية صفا على مقربة من رام الله بالأراضي الفلسطينية المحتلة. ووصفت زوجته حليلة ناصر واقعة الاعتقال لمنظمة العفو الدولية كما يلي: "اقتحم منزلنا ما يزيد عن عشرة جنود إسرائيليين عنوةً في حوالي الساعة الثانية فجر الأحد؛ وأيقظوني أنا وأيمن وأبناءنا من نومنا، وأبقونا جميعاً بغرفة المعيشة بينما كانوا يفتشون المنزل. وأخذوا منا بطاقات الهوية وهواتفنا المحمولة، ثم أعادوها لنا إلا تلك التي تخص أيمن". وأضافت أن "الجنود اقتادوا أيمن واثنين من أبنائنا هما أمين (الذي يبلغ من العمر 20 عاماً) وناجي (الذي يبلغ 18 عاماً) إلى خارج المنزل لاستجوابهما. وبعد مرور نحو ساعة، سمح الجنود لأيمن بتوديعنا وأخذ أدويته معه. وتركونا في غضب وقلق. وأشعر بالقلق بسبب الحالة الصحية لزوجي؛ فقد بلغ من الكبر ما لا يجعله يتحمل هذه الأوضاع مجدداً".

ووفقاً لما ذكرته زوجته، يعاني أيمن ناصر عدد من المشاكل الصحية، من بينها التهاب في القولون وآلام حادة بظهره بسبب انزلاق غضروفي أسفل ظهره. كما أنه في حاجة إلى علاج وفحوصات طبية دائمة على أيدي أطباء متخصصين.

ويعمل أيمن ناصر منسق الوحدة القانونية بـ"مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الانسان" وهي منظمة فلسطينية لحقوق الإنسان تتخذ من رام الله مقرًا لها.

يُرجى كتابة مناشداتكم فورًا بالعبرية أو بالإنكليزية على أن تتضمن ما يلي:

- دعوة السلطات الإسرائيلية إلى أن تطلق سراح أيمن ناصر وغيره من المعتقلين إداريًا ما لم توجه لهم على جناح السرعة، اتهامًا بارتكاب جرائم جنائية تحظى بالاعتراف الدولي، وتحاكمهم في ظل إجراءات تنقيد بالمعايير الدولية للمحاكمة العادلة؛
- دعوة السلطات إلى أن توفر لأيمن ناصر الرعاية الصحية الكافية، التي تتضمن تلقي العلاج على أيدي أطباء متخصصين؛
- حث السلطات على أن تتخذ على الفور الخطوات لإنهاء عمليات الاعتقال الإداري.

يُرجى إرسال المناشدات قبل 2 نوفمبر/تشرين الثاني 2018 إلى الجهات التالية:

Minister of Defence

Avigdor Leiberman

Ministry of Defence

37 Kaplan Street,

Hakiryia Tel Aviv

61909, Israel

Email: minister@mod.gov.il;

pniot@mod.gov.il

Fax: +972 3 691 6940

Salutation: Dear Minister

Commander of the IDF – West Bank

Major-General Roni Numa

GOC Central Command

Military Post 02367, Battalion 877

Israel Defence Forces, Israel

Fax: +972 2 530 5741, +972 2 530 5724

Salutation: Dear Major–General Roni Numa

وُتُرسل نسخ إلى:

Minister of Public Security

Gilad Erdan

Kiryat Hamemshala

PO Box 18182

Jerusalem 91181, Israel

Fax: +972 2 584 7872

Email: gerdan@knesset.gov.il

Salutation: Dear Minister

كما يُرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدك. يرجى إدخال

العناوين الدبلوماسية المحلية أدناه

الاسم العنوان 1 العنوان 2 العنوان 3 فاكس رقم الفاكس البريد الإلكتروني التحية

ويُرجى مراجعة الأمانة الدولية، أو فرع المنظمة في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

تحرك عاجل

أحد العاملين بمنظمة غير حكومية قيد الاعتقال الإداري

معلومات إضافية

يبلغ أيمن ناصر من العمر 48 عامًا وهو أب لأربعة أبناء وحاصل على درجة البكالوريوس في العمل الاجتماعي، ودرجة الماجستير في علم النفس الاجتماعي التربوي، من جامعة القدس في أبو ديس شرق القدس. وكان يعمل أيمن لدى "مؤسسة الضمير" منذ 2008، حيث بدأ العمل كباحثٍ بوحدة التوثيق بالمؤسسة؛ وفي 2015، أصبح منسق الوحدة القانونية بها. ووفقًا لما ذكرته "مؤسسة الضمير"، كان يمثل المنظمة في العديد من التحالفات المحلية المعنية بحقوق الإنسان، من بينهم ائتلاف مناهضة التعذيب والائتلاف الفلسطيني لمناهضة الإعدام. كما يرأس مركز حنظلة الثقافي بقرية صفا، فضلاً عن أنه أحد مؤسسيه، حيث أنشئ في 1998 ليوفر لشباب القرية برامج تعليم الرقص والألعاب الرياضية والفنون والبرامج التعليمية.

وأضى أيمن ناصر سبعة أعوامٍ من عمره في السجون ومراكز الاعتقال الإسرائيلية. فمذ 1992 وحتى 1997، قضى خمسة أعوامٍ بموجب حكمٍ أصدرته محكمة إسرائيلية، لاتهامه بالعديد من الجرائم، التي تضمنت العضوية في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وهو حزب سياسي يساري له جناح مسلح، وتحظره إسرائيل. واعتُقل منذ إطلاق سراحه حينئذٍ مرتين: مرة في 15 أكتوبر/تشرين الأول 2012، حيثما حُكم عليه بالسجن لمدة 13 شهرًا بعد عقد صفقة لتخفيف العقوبة؛ ومرة في 18 سبتمبر/أيلول 2014 حيثما أمضى عامًا رهن الاعتقال الإداري.

وقد جمعت منظمة العفو الدولية على مر الأعوام أدلة تشير إلى أن السلطات الإسرائيلية قد دأبت على استخدام الاعتقال الإداري (الذي عملت به ظاهريًا كإجراءٍ استثنائي لاحتجاز الأشخاص الذين يشكلون خطرًا جسيمًا ووشيًا على الأمن) كنمط من أنماط الاعتقال السياسي، مما يمكنها من اعتقال سجناء سياسيين، بينهم سجناء رأي. وتشير الأدلة أيضًا إلى أن السلطات تستخدم هذه الممارسة لمعاقتهم على

آرائهم أو انتماءاتهم المزعومة حين لا يرتكبون أي جُرمٍ. ويمكن تجديد أمر الاعتقال إلى أجل غير مسمى؛ كما تُبقى الأدلة سرية، مما يعني أنه لا يمكن للمعتقلين فعلياً الطعن ضد قانونية اعتقالهم أو معرفة الوقت الذي سيُطلق فيه سراحهم. ومنذ أكتوبر/تشرين الأول 2015، ارتفعت وتيرة العنف في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة بصورة حادة. وكما جرت العادة خلال الفترات الأخرى التي تتصاعد فيها حدة التوتر داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، ردت السلطات الإسرائيلية بشن حملات اعتقال جماعي، وبإصدار عددٍ متزايد من أوامر الاعتقال الإداري، وبمواصلة استخدامه بحق الأطفال. ووفقاً لمنظمة حقوق الإنسان الفلسطينية "مؤسسة الضمير"، بلغ عدد المعتقلين الذين احتجزتهم إسرائيل، بموجب أوامر الاعتقال الإداري، اعتباراً من أغسطس/آب 2018، دون أن تُوجّه لهم تهمة أو أن يُقدموا للمحاكمة، 456 معتقلاً، تضمنوا طفلين وعضوين بـ"المجلس التشريعي الفلسطيني".

كما وثّقت منظمة العفو الدولية تصاعداً في أعمال التهريب من جانب الحكومة الإسرائيلية ضد منظمات المجتمع المدني الفلسطيني ونشطاء حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، من بينهم نشطاء بـ"مؤسسة الضمير". فأيمن ناصر هو ثاني من يُوضع قيد للاعتقال الإداري من العاملين بالمؤسسة؛ حيث لا يزال الباحث الميداني لدى المنظمة صلاح حموري معتقلاً منذ 23 أغسطس/آب 2017 دون أن تُوجّه له تهمة، أو أن يُقدم للمحاكمة. كما لا تزال تمنع السلطات الإسرائيلية ثلاثة عاملين آخرين بالمنظمة من السفر بالخارج، ولا تزال خالدة جرار عضو بمجلس إدارة "مؤسسة الضمير" رهن الاعتقال الإداري منذ 2 يوليو/تموز 2017. كما اتخذت إسرائيل أيضاً خطوات لتقييد حرية التعبير داخل إسرائيل نفسها، إذ يلجأ مسؤولون إلى التهريب وحملات التشويه لاستهداف منظمات حقوق الإنسان والعاملين بها.

الاسم: أيمن ناصر

النوع: ذكر

التحرك العاجل: UA 171/18 رقم الوثيقة: MDE 15/9144/2018 إسرائيل والأراضي المحتلة بتاريخ: 21 سبتمبر/أيلول 2018

